بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال مطلق الصور بالمواد مؤلف
النسب بين الاعداد والابعاد محرك الفلك لا من المركز والمحيط بل على محور مكون
الكائنات من تغاير الامهات له المجد والبقا في البدء والعود ومنه الجود
العطاء في الآخرة والاولى واسأله ان يصلي على اشرف من نهض باعباء
الرسالة وساس الامة بصنوف السياسة محمد وآله المتحلين بالاخلاق
المرضية المتخلين عن الادناس البشرية عليهم الصلوة والثناء دام الحمد و
الدعاء وبعد فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر
الشيرازي عفى عنهما لما تطابقت القوانين الحكمية والاصول الدينية على
ان اجل الذخائر والسعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات تكميل
القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين القوانين اليقينية اذ هي
انفس ما تشتاق اليه النفوس الانسانية وتقتبس به العقول الهيولانية ونهايتها ويصير
الانسان فائقا على الاشباه والاقران سالكا سبيل العرفان غير محجوب عن
الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في تحصيلها وبرهة من دهري
البحث عن اجمالها وتفصيلها وكنت شديد الاشتياق لغرائبها [illegible] عنها
المتوجه من اوائل الريعان الى تفتيشها حتى ظهر لي مساعي من تقدمني من علماء
الاعصار ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار فرأيتها

سمحة

سمحت به قريحتي القريحة اثناء مطالعتهما من الفوائد والاحكام وجادت به
فكرتي الجريحة حين التشغل بمباحثهما من النقض والابرام ارقاما مثبتة
في اوراق متفرقة ولم يتيسر النظم والترصيف والجمع والتاليف لتشتت
الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة اهل الدوران و
لما كثر التماس بعض المترددين الى المشتغلين بقراءة الهداية للحكيم الفاضل
والنحرير الكامل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري لدي ان اكتب بهما
شرحا جامعا لشتات ما استفدته من اشارات الحكماء وتنبيهاتهم و
استنبطته من ايماضات الفلاسفة وتلويحاتهم مضيفا اليه الذي ما
حدست به او الهمت الهاما وتاييدا من الله وملكوته فشرعت فيه اجابة
للملتمس واتاحة لمقتبس مجتهدا في كشف المطالب والمعاني جاهدا في توضيح
المقاصد والمباني حائدا عن طريقة المجادلين الذين يجدون في ظواهر
الالفاظ ولا يدرون بواطن المعاني ومن استفتح عين عقله من رقدة
الغفلات وستر التقليدات يهتدي بالتوغل في هذا الكتاب الى طريق
الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف افكار وابكار درر تجدها في مطاوي
الكتب الكبار ودقائق اسرار لا يشير اليها الحكماء في الاعصار والمسؤول
ممن جبلت سريرته على العدالة والانصاف والمأمول ممن يجتنب جنب
العزة من الجحود والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح
مواقع القصور والزلل بشريطة المهارة والنقد الثاني من الاسعاد و
الفيض الالهي ولنشرع قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة وبيان
انقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم ان الحكمة
صناعة نظرية تستفاد منها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما عليه

حد الحكمة

الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات لتستكمل النفس
ويصير عالماً معقولاً مضاهياً للعالم الموجود فتستعد بذلك لسعادة
القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم قسمين **الاول** هو الحكمة
النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث وان لنا صانعا قديما قادرا عالما
وان السما كرة وان النفس باقية **والثاني** هو الحكمة العملية ومثاله
العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات
الرذيلة النفسانية وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد
من هذين علم الا ان الاول علم بشي لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود
من معرفته نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشي يكون المطلوب تحصيل
العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف من
الحكمة العملية لان كلما علم لعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودا
والوسيلة في كل شي اخس من المقصود فالعلم بالاعمال يكون ادون
منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة من المعارف الالهية
والجلايا القدسية وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون منزلة من
الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما يستكمل به القوة النظرية وهي الحكمة
النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما يستكمل بالقوة العملية وهي الحكمة
العملية لانها هي الجنبة العالية من النفوس وهذه هي الجنبة السافلة
ولذلك تقدم الاولى بدوامها بخلاف الثانية فانها تنقطع وتعينا كلية
والكلام الالهي لما حصر الكمالات الانسانية في هاتين المرتبتين ترجم
لما تسمت الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة
النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس لحصول العلم التصوري

والتصديقي

بامور ليست متعلقة بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل
لحصول العقل بالفعل وان ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به
الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق بعدما استكمل
القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او
كيفية مبدأ عمل من حيث هو كذلك فقسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها
ما يتعلق بامور غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني و
الذهني عن اشتراطه بحكم المادة كالاله الحق والعقول الفعالة و
الاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير والعلة
والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فان مخالطة شيء منها بالمواد الجسمانية
فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسموا هذا القسم الاعلى قسمة
العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الاولى اي التشبه
بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه
المطلق عليه الفلسفة لوجه كونه اولى بتقدمه على سائر العلوم وتسميته
العلم الالهي الذي هو فن المفارقات المسمى باثولوجيا اي معرفة الربوبية
وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء وهو الموجود المطلق من حيث
هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجرده تجريدا اما
ولا يحتاج في تحققها موجوده الى خصوص مادة واستعداد ويسمى الحكمة
الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية
والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى المادة في وجودها
لا في حدودها وانما سمي بالرياضي والحكمة الوسطى لان القوة النظرية في
به من حيث ينتقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية

هو واسطة الى ما ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم
الاربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما
متحرك او ساكن فالمتحرك هو الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل
اما ان يكون له نسبة تاليفية او لا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني
هو الحساب ومنها ما يتعلق بامور مادية لا تتوهم مجردة ومع عدم تجردها
لا تنفك في فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد فالانسان
مثلا لا يمكن ان نفهم او يتصور الا في الجسم لحم وعظم والفطوسة الا في
الانف بخلاف المتغير وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم
من حيث ان له مبدا حركة وسكون هذا هو التقسيم المشهور وقد زيف
الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس الله نفسه بين الحساب والهندسة
بان موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لان الموجود
بما هو موجود يصلح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير رياضيا
او طبيعيا فكون الموجود ذا عدد لا يحتاج الى مادة من حيث هو ذو عدد
لا في الوهم ولا في العين فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة
المقدار ولا يتم في الاعيان الا في مادة فعلى هذا فارق الحساب الهندسة
بما ذكره فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع
انه اقسام الرياضي وقد اشترط في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج
منه كثير من تقاسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع
الحساب فيه فما تم التقسيم المشهور فالاجود ان تقسم العلوم الى ما موضوعه
نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى
الذي ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرضه وتوهمه صلوح مادة

مخصوصة

متخصصة لاستعداد تام لا والاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي و
هي طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي وأما الحكمة العملية
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات
فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية لا يخ
اما ان يختص بشخص واحد فقط اولا والاول هي الحكمة التي بها تكون
الانسان معيشته الدنيوية فاضلة وحيوته الاخروية كاملة ويسمى علم
الاخلاق والثاني لا يختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة يتم بها
الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب منزل او بحسب مدينة
فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومن جعلها رباعية
قسم القسم الثاني قسمين لان المدنية تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة
والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني
علم النواميس فقد يقع في الحكمة النظرية مثل هذا ولا تناقض فيه لدخول
احد القسمين في الآخر عنده من تلك القسمة ولافلاطون كتاب في علم
الجودة والطائفة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة يسمى بالنواميس ولارسطو
ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسات الملك وقد صنف
المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين
ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة والحكيم المحقق
الطوسي قدس سره فهذه هي الاقسام للحكمة الاصلية ولهم ان يدخلوا
المنطق في الحكمة ويجعلوه من اقسام النظرية كما فعل الشيخ الرئيس كيف و
لو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية لخرج منها العلم باقسام
الوجود من الامور العامة واجيب بعضهم ان الامور العامة هنا

ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فلا يخرج من تكلف مستغنى عنه
وكذا في جعلها مشتقات دون المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود
والوجود والممكن بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وهذا الكتاب
مرتب على علوم ثلثة المنطقي والطبيعي والالهي تقديم الاول لكونه علما آليا
وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات وذلك لان التعليم التدريجي من
المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الى الاصعب لا بالعكس اقتفاء
بالمعلم الاول فيما لو عرض المشهور عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على
الامور الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها
لان الشريعة المصطفوية تغنينا عنها على اكمل وجه واتم تفصيل
ويرد ذلك بان كون الامور التي يبتني عليها مسائل علم الهيئة موهومة
صرفة غير متحققة لو وقع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر والخطوط
والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور والاقطاب وكلام الشيخ
الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان هذه الامور كما توجد في الجسم
بسبب القطع كذلك توجد بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة
الوهم ولها مساعدة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في نفس الامر
ولا انها تقتضي رفض العلم الذي يبتني عليها مع انه يشتمل على كثير من المنافع
منها الاعانة على غيره من العلوم كالالهي والطبيعي والخلقي كما على ما ذكره
بطلميوس في صدر كتاب المجسطي بل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي
يطلع به الانسان على دقائق صنع ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق
للخير والجود نقص عظيم واي نقص لطالب الحكمة والسعادة وقد
تنازع ندماء الفلاسفة في ترجيح احد العلمين الرياضي والطبيعي على الآخر

فذهب

ذو الشرف والفضل لكل منهما الى طرف يحتج متمسكون في اصنافهم والحق ان
الحكم الجزم بفضيلة احدهما مطلقا غير سديد بل كل واحد افضل من جهة اما
الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن المبدء الحركة والسكون وهو امر جوهري
والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو امر عرضي والجوهر اشرف من العرض
والموضوع والثاني ان القوى الحالة في الاجسام لها التاثير والمتبوعية
ولوجهها معلولة تابعة للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث
ان الطبيعي في الاغلب يعطي اللم والرياضي يعطي الان ويعطي اللم افضل والرابع
هو ما ذكر من ان الطبيعي موضوعه واحوال موضوعه امور حقيقية وابحاث في
الحساب والهندسة اكثرها مبني على التوهمات والامر المتحقق الذي له
وجود في نفسه اشرف من الاوهام والخامس ان الطبيعي يشتمل على علم النفس
وهو ام الحكمة واصل الفضائل والنفس هي المادة الماسحة وهو ام الصنائع
ومعرفتها اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته ولاجل
معرفتها لا يسمع ان يقع عليه اسم الحكمة وان اتقن سائر العلوم فالعلم
المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي فهو اشرف من الطبيعي
لوجوه منها انه ادرس الى الامور المجردة عن المواد بالكلية فهو في سلسلة
الالهي فهو افضل ومنها ان الاحوال الرياضية والحالة غير متبدلة
والفسحة هناك لا تتغير عند حد فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر
ان الامور الرياضية اصفى والطف في الذهن من الامور المكدرة الحسية
ومنها قلة التشويش والغلط في براهينه العددية والهندسية بخلاف الطبيعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي من جهة ما هو اسير
او همه لا بالبعض اما الاول فلكونه ما دام مدركا للحواس بالكلية ومشغولا به

جسمية المكعب لحيث بواسطة الابعاد الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا
بان الامكان والقابلية اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور
العدمية ان جاز فانما يجوز في المهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل والجسم
ليس كذلك لانه نوع تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة
والجواب انهم كثيرا ما يعبرون في الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم
الاول في حد المتصل انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود
المشتركة وفي حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان
الحيوان المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه
الامور العدمية او الاضافية عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية بل لكن الاولى
ان الصحة او الامكان المذكور في حد الجسم ايضا من هذا القبيل ثم هو مرتب
على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبيعي في الفلكي والعنصري فالبحث عنه
اما على وجه يعم القسمين او يختص بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم
لكونها مبادي للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وبحث عن
الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم في
تقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه **الفن الاول**
فيما يعم الاجسام الطبيعية ويقال له السماع الطبيعي وسمع الكيان
لكونه اول ما يسمع في الطبيعيات ويلاحظ سماعه في سايرها. ويشتمل
على عشرة فصول **فصل** في ابطال الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما
مفرد لا يتركب من اجسام او مركب من اجسام متشابهة كالسرير او
مختلفة كالحيوان والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل
او بالوهم وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه ستة او ينحل الى كل واحد

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

منها

منها ذاهب في مذهب الشيخ ونافا لجمهور الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله
للانقسامات الغير المتناهية فاراد ابطال الشق الباقية وهو انما يتأتى
بابطال وجود ما لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يقال
له الجوهر الفرد كما هو المقصود به وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى ايماء الى
ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم منه لا ابطاله في نفسه كما في الجوا
الفردية ولما كانت مسئلة ابطال الجزء من مبادئ مباحث الهيولى والصورة ب
التلازم بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها الشيخ ليتحقق مهية الجسم الذي هو موضوع
العلم الطبيعي وجب ايرادها في صدر هذا الفن واما انها من اي علم يكون ففيه
صعوبة ومن جعلها من الطبيعي اولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسا
الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم انقسامات لا الى نهاية لكن
يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون اما نفس موضوع العلم او نوعا منه او
عرضا ذاتيا له او نوعا منه كما بين في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك
وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في نفس الامر والجوهر الفرد بخلافه عند ذلك
وان البحث عن نحو وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شيء آخر وهو ان الاتصال لما كان مبدءا
لفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون وهو يساوق قبول الانقسام الى
لا الى نهاية وموضوع العلم لا يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم
المفروغ عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي فمسئلة
الجزء على اي تقدير يجب ان يكون ذكره في اوائل الطبيعيات على سبيل المبدئية
لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ان ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيان

الطبيعية من جهة حركاته وتغيراته وانفعالاته وتقادير المقسم على ابطال تركيب الجسم عن
الاجزاء التي لا تتجزى لتبين احدهما قوله لانا نفرض جزءا بين جزئين فلا يخ اما
ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم
يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل هو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا
في الوضع والاشارة محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم جزء له وتداخل
الوسط في احد الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ فيه وما لا ينفذ
احدهما او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجما اصلا وايضا فلا
يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما
فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الاخر فينقسم وعورض
ههنا بان ما به الملاقات هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في الطرف لا في ذاته
فلا يلزم الانقسام واجيب عنه بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الاخر ضرورة
الطرفين والا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا
ان يفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما واورد هنا بوجهين الاول
انه ان اريد ان المحلين متغايران بحسب الذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك بط
اما الاول فظ واما الثاني فيستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها حلولا
سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار فلا نم استلزامه
ان يفرض فيه شيء دون شيء ولم لا يجوز ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه
المحل عند العقل امرا غير مستلزم للامتداد ضرورة ليفرض فيه شيء دون شيء و
الثاني ان نختار انه ليس بالذات بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله كيف
للحلول السرياني اذ لم يحل في ممتد لم يحل في جزئه لان جزئه ايضا ممتد فلا
يكون بعض من المحل مختصا بحلية احد الطرفين وبعض اخر بحلية الطرف الاخر.

واذا كان

واذا كان حال الممتد كذلك من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال ان مغايرة الطرفين في الاشارة مستلزم لجواز فرض
شيء دون شيء بديهة والمنع ههنا مكابرة والثاني من الدلائل قوله لانا
لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او يلاقيهما
بالاسر او من كل واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى
فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي الفخرية ان
الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض الشراح الى بعضها تركت ايرادها
تطويلا باستبعاد الجميع او بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب
اتصال الجسم حججا قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها
حجتين خفيفتي المؤنة حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث
وامثالهما ولا على حركة الجزء او شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا
للاذهان الناظرين وتحريكا لافكار خواطر المتفكرين خصوصا لما يبتني
منها على الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية
وفرضنا كل واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر
مائتين لشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر الزاوية
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب القسمة
بل التحقيق ان ليس له كسر مجذور ايضا كما ليس له جذر صحيح اصلا فلا يكون للعدد
الاصم الجذر حقيقة في الواقع فيلزم على اهل الجزء ان لا يوجد لمثل تلك
القاعدة تقدير في الواقع وبرهان ذلك انه يستفاد من تربيع الاعداد الصحاح
ان مربع كل عدد يساوي مربعي نصفيه ومضعف ضرب احد النصفين في الآخر
اذا تمهد هذا فنقول اذا فرضنا ثلاثة وكسرا مثلا فمربع الثلاثة عدد صحيح

مربع ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من ضرب الكسر في الكسر يكون
اقل من كل منهما ثم اذا ضربنا الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل
فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل منهما عدد صحيح
كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح وبالجملة
نبذ الحجة مبني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية ومتشاكل الجزئين يكون دونه
بل نقول لعل ان البصر يخطئ في امر الدائرة والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما
هي اشكال مفروضة بحسب الواقع كما نقل عنهم فلنسلم مع ذلك انه يكون المربع
القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات الشفاء
منهم فنقول في ذلك المربع ينقسم بقطره الى مثلثين قائمي الزاويتين فلزمهم
الاعتراف بالمثلث القائم الزاوية ولا يمكنهم نفيه والمناسبة انه مربع قطر المربع
بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صار
ضعفا لما تبين في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة
بالتكرير ولا امكن بين الواحد والاثنين عدد لم يوجد في الاعداد نسبة يكون
مثناها هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي تختص بالمقادير
دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين لا يوجد لهما عاد مشترك اي ما يفنيهما
باسقاطه عنهما مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد
العاد للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل اتصالها والثالث
انا اذا فرضنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة يكون كل واحد من ضلعيها خمسة
اجزاء كان الوتر جذر خمسين بحكم العروس واذا جعلنا طرف الوتر على احد الجانبين
جزءا واحدا وجب ان يتحرك الطرف الاخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا صار احد الضلعين
ستة والاخر اربعة فيصير جذر الوتر اثنين وخمسين مع كونه بالمستقيم جذر خمسين فيلزم الانقسام

والبعض

والرابعة احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة
بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمار والخامس ان اقليدس برهن في
عاشرة اوائله الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وتر عددا
لزم انقسام الجزء الوسطاني والسادس انه ثبت في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن
ان تقسم كل خط بحيث يكون ضربه مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض
تركب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين والآخر واحدا
والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين اربعة فوجب ان يكون
قسمة لا على الصحة قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد ان بعض
هذه الاشكال على ما بينه اقليدس مما يتبنى على رسم المثلث المتساوي الاضلاع
المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء
لان طريقه ان نجد خطا مستقيما متناهيا يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه
الثابت الى ان يعود الى موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت وجميع الخطوط الخارجة
من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي
ادير ولا يعني بالدائرة الا ذلك الخط او ذلك السطح وهذا البيان لا ينهض
حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا عن تحققه
ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط او السطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك يمتنع
الحركة على الوجه الموصوف لتأديها الى الكسر وعلى هذا القياس اثبات الكرة
انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتني على
الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يشهد عليه في العرض من امر الرحا
لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة

اذا كانت متناهية من جانب كن متناهية من الجانب الاخر فيكون المجموع غير متناه
مع ان تلتنا لا اجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما لكونها مرتبة
على ما مر وهو واضعف انه لا برهان ابطال الجزء ما يبتنى على اشكال عن المربع والمثلث
القائم الزاوية ما ينكره المتكلمون فان وجودهما فرع اتصال الجسم كبعض
الوجوه التي ذكرها المحقق الخضري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث متساوى
الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء كل من ساقيه وان انفراج
بين الساقين متناه فلا بد ان يصير بعده جزءا واحدا وبعده يصير اصغر وكالوجوه
الخرجية من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر ثلث في ثلث مساويا
لثلثة اجزاء لا يتجزى بيان اللزوم انا نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها
مركبا من ثلثة اجزاء ويكون الوسطاني قطرا للمجموع واحد جانبيه خط اب
الاخر جد فاذا وصلنا بين نقطتي اد بخط اد يكون مارا بالمركز وملاقيا للمحيط
من الجانبين مع انه مار بثلثة خطوط متصلات فيكون مركبا من ثلثة اجزاء وهو
المطلوب قال السيد في اصل هذا الوجه ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة
والهيات الشفاء حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع المستطيل مثلا مساويا بالضلع وانه بحث ثم نقل منها
وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان بحث الجزء غير مذكور في الهيات الشفاء اصلا
فضلا عن ذلك الدليل وغيره وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفا
وغيرها انه لا فرض سطحا مستويا من اربعة خطوط جوهرية كل منها مركب
من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات
للجزء ويمكن الخطوط الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري في قطر المربع الا اذا
كانت الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان المظنون

المعتزلة

المعتزلة واما الحكماء فى قبول الجسم الانقسامات الغير المتناهية الا انه لا فرق
بين القوة والفعل فيما اخذ تلك الاقسام حاصلة بالفعل فيلزم عليه ان ينقسم
الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على ابطال مذهبه اولا بالنقض بوجود الجسم
المؤلف من اجزاء متناهية ولو فرض جسم آخر اجزاؤه لا كثرة الا والواحد فيها موجود
فاذا اخذنا منهما آحاد متناهية امكن ان يركب فيحصل منها حجم لانها اجزاء مقدارية
متباينة فى الوضع ثم نقيس تناهى الاجزاء فى جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى
اجزاء سائر الاجسام وحجمه الى حجمها انه يجب ازدياد الاجزاء ازدياد الحجم فنسبة الحجم
الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سيجيء
فلو لم يكن اجزاء كل جسم متناهية لزم ان يكون نسبة المتناهى الى المتناهى
كنسبة المتناهى الى غير المتناهى وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم يجب
ازدياد النظم والتأليف لا يوجب كليا ان يكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة
الآحاد الى الآحاد اذ يجوز ان يكون الازدياد وجب الازدياد مع كون النسبتين
مختلفين الا ترى ان ازدياد الزاوية على الزاوية فى المثلث يجب ازدياد الوتر
على الوتر مع ان النسبة ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة فى المثلث
المتساوى الساقين القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصف ونسبة
وترها الى وتر القائمة ليست كذلك بل يجوز ان يكون نسبة الحجمين
النسب الصم التى توجد فى المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها فى الآحاد لان نسبتهما
عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد ازدياد الزاوية فى الانفراج لا يوجب ازدياد
الوتر كما لا يخفى بل ذلك مع تساوى الضلعين المحيطين بها على نسبة ازديادها فى
هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا وان كان بحثا
على السند الا ان الغرض التنبيه على فساد ما صدر المعترض عن التنازع بانه

المسافة من غير المنقسمات وكذا حدوث الاتصال في آن بل آن الوصل كالانطلاق
ن الانفصال اذا ذاته وكونه للحركة لا اول لحدوثها لعدم جزء يتعاقب آن هو المبدأ لها
ولا في آن آخر بينهما زمان والا لم يكن ما فرض مبدأ مبدأ وعدم التفاوت في
شيء من المتحركين سرعة وبطوءا انما اتفقا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
آن بعض غير ذمانهما في ابن فانه كل منهما مساوية لا يوجد الآخر ومنها
اشكال الطفرة الزاوية ويقوم اعضل الشبه في هذا المقام وهو ان الزاوية
الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف قطر من اقطارها احد من
جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما برهن عليه صاحب كتاب الاقليدس في الشكل
الخامس عشر من المقالة الثالثة لديه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس
متحركا الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركنا فاي قدر تحرك يحصل
زاوية مستقيمة الخطين اعظم من القائمة الزاوية المذكورة من دون ان تصير زاوية
مثلها وهذا هو الطفرة بعينها بوجه آخر ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة
وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمن تحرك
القطر الى جهة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة بدون ان
تصير قائمة لازدياد ما هو ازيد مما نقصت به عن القائمة عليها وبوجه آخر ان
الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط
اعظم الحواد المستقيمة الخطين فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع
ثبات نقطة التماس حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فيصير القائمة اصغر من
زاوية القطر والمحيط من غير ان يصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرضنا رجوعه
ذلك الى موضع التماس ما كان اوله من دون بلوغ تلك الزاوية الى مساواة زاوية
القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب الاذكياء حل هذا الاشكال

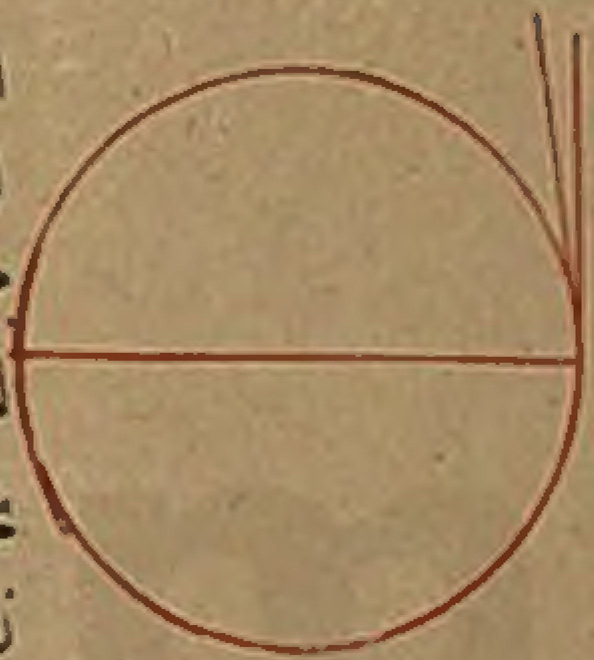

ذكر

ذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير سديدة وذكر الاستاد سيد الحكماء في سند
العلماء ما يشفي العليل ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه
على مقدمات كثيرة طويلة الاذيال فمن اراد الوقوف عليه فليطلب من بعض كتبه
دام افضاله ونورد الآن الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتباران
اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي انما يقع في حدود
تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الاعتبار الثاني لان شيئا من الزوايا
المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك العكس فانه
اذا انطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفتهما فلا بد ان
يقع المستقيم الآخر بين المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم
على المستدير فلا ينطبق المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفتهما وبالجملة مختلف حقيقة
الزاوية من جهة اختلاف الضلعين باستقامتهما معا وكون احدهما مستقيما
والآخر مستديرا لكون المستقيم والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وبسببه
من افراد احد المقدارين المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الآخر
فالمتزايد بحسب المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب مقدارا
ما سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح بالحركة لا يبلغ في شيء من حدود
الحركة الى مساواة جسم ما وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحركت
ضلعه وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد التي يقع في
المقدار بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة في مسلك القدح كم
الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء من افراد النوع الآخر ولا يكون تلك الافراد
واقعة في مسلك تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى فقول الاذكياء وكذا
الانقسام بقالها الاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين معنييه من مناسبة لكن

هاذا المعرب الشاعر

سالت عن العمر الطويل فلا تثق ∴ سوى رمل نور الدين يتضح الامر

سالت سوالا عن صديق وعلمه ∴ ترى رمل تاج الدين في الامر واضح

سالت عن الارجاع للزوجة التي ∴ برمل بها الدين قد تم وصفها

سالت سوالا عن شرا وامره ∴ فاشكال شمس الدين كالشمس واضح

سالت عن البيع الذي انت مضمر ∴ وعند جمال الدين امرك قد ظهر

سالت عن الاسفار ما صار امرها ∴ نقل لكمال الدين فهو المحقق

سالت ضميرا وهو عندي تجارة ∴ فدونك عز الدين اقرب من عصى

سالت عن المسجون ما الاصل انما ∴ برفات سيف الدين يكشف امره

سالت سوالا وهو من اجل نقلة ∴ واشكال فخر الدين فيها بيانه

سالت سوالا واضحا عن خصومة ∴ وعند عماد الدين باصابع شرحها

هذا نور الدين الرمال

حكم نقي الخدان ان عمر هذه السايل يطول وعدد وان سعده كل حين يزيد ويتجدد

حكم نقي الخدان الزوجه ترجع وانها اصلح من غيرها وانفع فاصبر انك عليها واقنع

حكم الانكيس ان البيع في هذه الوقت لا يليق فاصبر حتى يتهيا لك في المبيع الطريق

حكم نقي الخدان الحظ في التجاره متوسط الامر فاصبر ولا تعجل بها فالربح في الصبر

حكم العقلة ان الطالع في هذه النقله فاعزم وتوكل على الله تعالى واترك التواني والتثاقل

حكم القبض الداخل ان عاقبة هذه الامر ربما تطول وتعرض لك ما يمنعك ويحول

حكم العتبة الداخله ان هذه الشركه مباركه وان فعلها اصوب من المتاركه

حكم نقي الخدان شرب الدوا لا يليق في هذه المده وانه يلحقك فيه التعب والشده

حكم القبض الداخل ان طلاق هذه الزوجه يليق وانك عليها غير معول ولا شفيق

حكم الضاحك ان الحج يتم في هذه الزمان فاعزم وتوكل في دعة الله والامان

والله اعلم بالصواب